

الواقع المصرية - العدد ١٥ مكرد (ج) "غير انتيادى" في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٧

وعلی القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بالاشارة ~~بموجب~~<sup>بالمادة</sup> رقم ٢٣ من مدينة القاهرة  
وعلی القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم المجالس البلدية  
وعلی ما ارتأاه مجلس الدولة ،

تم بمقتضى القانون الآتي .

**مادة ١** — في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالمرمى كل ميناء أو رصيف أو اسكله (مقاله) أو ساحل أو شاطئ أو حوض للراكب أو فرق أو برموم أو آية منشأة أخرى أعدت لتنزه أو ترسو عليها المراكب في المياه الداخلية

مادة ٢ - لا يجوز لاي كتب أن يرسو في المياه الداخلية إلا على المراسي التي تعينها أو تنشئها وزارة الأشغال العمومية بالاتفاق مع وزارات التجارة والشئون البلدية والقروية والصحة العمومية والداخلية والمواصلات .

ويجوز الترخيص في الرسو المؤقت التي لا توجد فيها صرامع عامة .

ويصدر الترخيص في ذلك من وزارة الأشغال العمومية فيما عدا المناطق  
الواقعة في حمودا اختصاص مجلس بلدي مدينة القاهرة فيكون الترخيص  
من المجلس المذكور .

مادة ٣ - يصدر وزير الأشغال العمومية قراراً بتنظيم الرسو على المراسي المنصوص عليها في المادة السابقة عدا ما يقع منها في حدود اختصاص مجلس بلدي مدينة القاهرة فيصدر بتنظيم الرسو علية فرار من وزير الشئون البلدية والقروية .

ويصدر وزير التجارة القرارات اللازمة لتنظيم عمليات الوزن والشحن والنفريغ والتخزين والتعامل في الموانئ المخصصة للأغراض التجارية .

**مادة ٤** — يجوز لوزارة الأشغال العمومية الترخيص في إنشاء مراسي خاصة على ألا تستعمل هذه المراسي كأسواق .

ويكون الترخيص في المراسى الخاصه التي تقع في حدود اختصاص مجلس بلدي مدينة القاهرة من اختصاصاته بعد موافقة وزارة الأشغال العمومية على موقع المرسى وتنفيذ ما تضمنه لذلك من اشتراطات فنية .

ويصدر بشرط الترخيص في هذه المراسى وبنظام الرسو عليها قرار من وزير الأشغال العمومية أو وزير الشئون البلدية والقروية حسب الأحوال .

قرار رئيس الجمهورية

القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٧

ب) ن. وزير المواصلات في منح العتام المنقى العام للركاب  
بالمسيارات في منطقة الدقهلية

بامس

رئيس جمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن النقل العام للركاب بالسيارات المعدل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦ ،

وعما أرتأه مجلس الدولة ،

قرار القانون الآتي :

١٩ - يؤذن لوزير المواصلات في منح شركة أورمنيدس الدقهلية  
المصرية الترام التقل العام للركاب بالسيارات في منطقة الدقهلية  
وذلك عشر سنوات ابتداء من أول يوليه سنة ١٩٥٧ وفقاً لأشروط  
التي يضعها وزير المواصلات .

٢ - ينشر هذا الفرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة  
القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

١٣٠ رقم القانون ١٩٥٧ لسنة

فـ شـانـ المـارـسيـ وـتـنظـيمـ الرـسوـفـيـ المـاءـ الدـاخـلـيةـ

باسم

رئيس جمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاحة الداخلية ،

وعل القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف ؟